

بيان رقم ١: نحو الوضوح وسط اليوفوريا

إن ما يحصل اليوم في لبنان هو حدث تاريخي مفصلي. هذا الحدث التاريخي الذي يتكسر بانتفاضة شعبية ووطنية يطرح من جديد إمكانية تغيير حقيقي وفعلي لبنية اجتماعية يعود عمرها إلى نهايات قرن التاسع عشر حين دخول لبنان إلى السوق الرأسمالية العالمية. وهذا الماضي حاضر يُستحضر عند كل منعطف تاريخي في لبنان. منذ ذلك الحين وهذه البنية الاجتماعية تدور حول جدلية الحرب الأهلية الطائفية ونقيضها حركة تحرر وطني ترى أن المسألة الاجتماعية تتمحور حول الصراع الطبقي كأولوية للممارسة السياسية. هذا يعني ان ضمن إطار الحرب الأهلية هناك صراع بين منطقتين: منطق النظام الطائفي الرجعي الذي يعمل على إعادة انتاج الطوائف والهويات (مسلم مسيحي درزي)، ونقيضه منطق يساري يهدف إلى التحرر من مفهوم الهوية من خلال الصراع ضد الطوائف وخصوصية هوياتها. فقد حارب هذا المشروع اليساري من أجل بلورة سياسة كونية غير خصوصية تتمكن من ربط الصراعات التي يعيشها الأفراد في المجتمعات كافة ضمن بنية اجتماعية رأسمالية عالمية تتخذ أشكال متعددة ومتفاوتة في كل موضع.

العودة إلى ١٨٦٠ ليس اعتباطي فحينها تكّرس منطق الدولة الطائفية التعايشية، وأنتج هذا المنطق من خلال مفهوم التعايش الوطني الليبيرالي، الذي يدّعي أن التعايش والحفاظ على اختلاف الهويات هو مصدر للسلطة السياسية. إن الدولة الطائفية بنية تاريخية متأصلة ومتجذرة في المجتمع اللبناني ولديها أدوات واسعة و متمكنة وقوية في كل جوانب الحياة الاجتماعية. فالطائفية تتكسر ضمن جهاز العائلة التي تورث الانتماء الطائفي وبذلك السياسي، وضمن العلاقات الجندرية أو الجنسية، وضمن الممارسات الاجتماعية الرابطة لمفهوم الهوية. هذه البنية الطائفية هي واقع معاش، يتعرض له كل فرد في المجتمع ويخضع لعنفه المتمكن والممأسس في علاقات العمل ومعظم جوانب الحياة الاجتماعية في لبنان. هذا الواقع الطائفي، الذي نعيشه هو ما أصر اليسار اللبناني في القرن العشرين على محاربتة وكانت حرب دامية انتصرت فيها سياسة "السياس" أي الانقياد خلف آباء الطوائف وأمهات قوانينها وداستها.

جيل التسعينيات لربما لا يدرك أن هناك يسار قد انتفض ضد قانون الآباء في القرن الماضي وأن هناك من أصر على طرح مفاهيم جديدة في ماهية السياسة وعلاقة السياسة بالتغيير الاجتماعي. إن السياسة التحررية هي الصراع ضد الطبقة الفاسدة المؤسسة لسلطة رأس المال في المجتمع. فساد الآباء قصة قديمة في تاريخنا وليست بجديد، فساد الآباء هو تكريس لفساد عميق ومستشري في عمق البنية الاجتماعية الطائفية. الثورة على الآباء هي ثورة محقّة وعادلة لكن يجب الحذر من إعادة انتاج تأخي الطوائف ضد الأب الذي نخطط لقتله. فإن الآباء والبنون والبنات تتحضّر لهم تلك الخطيئة أداة لإعادة إنتاج الحكم نفسه. ويأمن قانون الطوائف الظروف المادية لتسريع وقوتنة تلك الخطيئة. في القرن الماضي طرح اليسار اللبناني في كل أطرافه وأحزابه ائتلاف حول ضرورة اشتراكية الدولة والديمقراطية العلمانية، بوجه قانون الآباء والتوريث السياسي. وفي الممارسة خاض هذا المشروع السياسي التحرري حرب أهلية عنيفة وأصر على فهمها نظريا بينما هي تلتهم البلاد.

لا شك أن الأوضاع تختلف اليوم عما كانت عليه في الستينيات والسبعينيات في لبنان. أولا من حيث انتفاء وجود أي طرف عالمي داعم لمشروع اشتراكي وثانيا من حيث انتهاء الحرب الأهلية العسكرية بالانتصار على الحركة الاجتماعية التحريرية في لبنان. وثالثا من حيث تحولت مسألة التحرر الوطني إلى مطلب خصوصي لا كوني فتمحور حول مشروع ديني-ثيولوجي بالعمق يحصر الصراع في صراع ديني أخلاقي مع قوى "الشر الأعظم".

إن مفاهيم هذا المنطق طُرحت بأكملها في خطاب السيد حسن نصرالله الذي ألقاه في ذكرى الأربعين للحسين. لا مجال للخوض بدقة بتفكيك النص الذي ألقى، لكن هناك ضرورة لذلك من حيث أن حزب الله تبنى ولو بطريقة لا واعية منطق النيوليبرالية وايدولوجيتها. من حيث أن النيوليبرالية بشكلها الطائفي التي هي المضمون الأيديولوجي للممارسة السياسية في الدولة اللبنانية اليوم، مما يتطابق مع الرأسمالية العالمية في فترة ما بعد الستينيات التي تلت انهيار رأسمالية الدولة الفوردية (Fordism). فإن النيوليبرالية تبنى على مفهوم فك الارتباط بين السياسة والصراع الاجتماعي والطبقي. ففي زمن النيوليبرالية قد أصبح مفهوم السياسة ممارسة منظمات غير حكومية تعمل على ملأ الفراغ الناتج عن انكفاء الدولة من خلال عمل فردي يستمد مشروعيتها من التزام أخلاقي للمجتمع، فيعيد انتاج العلاقة البرجوازية بين الفرد والمجموعة بحيث ينحجب المنطق الطبقي

لأي سياسة تعمل باتجاه الغاء نمط الإنتاج الرأسمالي كنظام للحكم. ومن هنا فإن دعوة نصرالله وكل الأطراف الأخرى أيا كانت تكن إلى عدم تسييس هذا التحرك الاجتماعي هي دعوة مضادة ومعادية لأساس الصحة الشعبية التي تتمخض على الأرض اليوم. فالمطلب الطبقي الذي لا ينفك الناس بإطلاقه على الأرض هو مطلب سياسي بامتياز يطرح سؤال التمثيل السياسي أولاً، وسؤال إرادة الشعب ثانياً، ويستحضر مفاهيم حدائوية علمانية سياسية تتناقض في الصميم مع طروحات الإسلام السياسي بكل أشكالها من حيث التمثيل وأسس الحكم والحاكمية، إلى آخره. فإذا أن أي خطاب يتجه الى فرض أخلاقيات على الحركة الشعبية والمطلبية، يندرج في صف السلطة السياسية، ومن ضمن مفاهيمها السائدة أصلاً، ومن ضمن أيديولوجية الدولة الطائفية في لبنان.

نكتفي بهذا القول هنا ويحتمل الموضوع تفصيلاً أكثر، إنما الواضح هو أن المقاومة الإسلامية، كما باقي أطراف السلطة، غير قادرة على بلورة موقف داعم لحركة مطلبية اجتماعية تطرح سؤال متوي حول حقيقة العلاقات الاجتماعية التي تتوجد فيها المقاومة الإسلامية وكافة الأطراف الأخرى. حتى الآن يكتفي حزب الله بتحليل أخلاقيات الفساد بإصرار نيوليبرالي على عدم التسييس وبالإصرار على اصلاح النظام السياسي القائم كحل. ومن الضروري هنا عدم تحييد القوى اليمينية المسيحية كالقوات والكتائب التي تدعم التحرك كوسيلة للاستقطاب الطائفي المسيحي الذي ينحصر ضمن الصراع البرجوازي ولا يترجم مادياً في حركة الصراع الطبقي.

ولا يمكن أن نغفل عن الدور التي تلعبه الميليشيات الطائفية اليوم في محاربة إرادة الشعب، وما قامت به حركة أمل في الجنوب في الأيام الماضية رسالة على أن الآتي سيكون أعظم. أما حزب اليمين الدرزي، أي الحزب الاشتراكي، فهو يتبنى اصلاح النظام السياسي ضمن إطار اتفاق الطائف الذي بدوره يشرعن الدولة الطائفية. إلى هنا نستطيع القول أن أدوات النظام الطائفي بكل أشكالها تتحالف اليوم ضد الحركة الاجتماعية والشعبية على الأرض. ومن هنا يجدر بنا أن نشير أن الاحتفال الشعبي الحاصل والالتحام الوطني الذي ينجلي في الساحات اليوم هو ضروري لكن المخاطر المحضرة له تمنعه من الانجراف مبكراً في هذا الحفل. لا يجدر أن نعتقد ولو للحظة أن النظام الطائفي والطبقة الحاكمة لن تغفل عن استخدام كل ادواتها لمحاربة الحركة المطلبية اليوم. ومن هنا يجب التأكيد على أن جدلية الحرب الأهلية لم تنتهي في لبنان، بل انتقلت من طور صراعها المسلح خارج الدولة إلى صراع مأسس في داخلها، مما هو السبب الأساسي لتجلي فشل الدولة عبر السنوات. وأن أي تغيير للواقع الاجتماعي والبنية الاجتماعية الرأسمالية لا بد له أن يمر بانتفاضة طبقية ضد حكم الطوائف. وهذا هو ما يحصل اليوم.

نرى في هذه الأحداث إمكانية لانغلاق التاريخ الطائفي للحرب الأهلية ودخولها في طور تاريخها الطبقي. فإن اتفاق الطائف قد آمن ديمومة الحرب الأهلية بتاريخها الطائفي، التي تضمن استمرار البرجوازية الحاكمة ومنافعها الاقتصادية، وتمنع بذلك انتهاء تلك الحرب، وتفرض الجماد على جدلية التاريخ التي تأدي بها اليوم حتماً إلى دخولها في طورها الطبقي. فبإمّن الصراع الطبقي الظروف المادية لإمكانية تشكيل معانٍ جديدة لحرب طائفية قد انغلق تاريخها. فإن الصراع الطبقي بكل أطواره التاريخية يتوّر العلاقات الاجتماعية التي سبق وقد كرسها اتفاق الطائف. وحدود هذا التثوير لا يمكن أن يقتصر على الاحتفال بالوطنية. اتفاق الطائف الذي هو أساس التركيبة السياسية والاجتماعية اليوم يعيد تكريس نفسه كحل وطني.

ومن هنا يجدر الإصرار على أن القضية الوطنية، هي القضية الطبقيّة، ولا يمكن أن تكون سوى مرتبطة بمشروع اجتماعي يجعل من الدولة أداة للشعب، عكس ما هي عليه اليوم، أي أداة للسلطة البرجوازية الطائفية. إننا نرى اليوم أن الدولة هي أداة لطبقة تسيطر على المجتمع بأكمله: دولة الأباء، دولة العهد، دولة المرشد الأعلى، دولة الزعيم، ودولة القديسين جميعاً. لكي تصبح الدولة أداة للشعب، لا يمكن أن تقتصر المطالب، بغض النظر عن أهميتها، على استقالة الحكومة وإعادة المال المنهوب. ولا يمكن محاكمة الطبقة الحاكمة دون انتقال السلطة السياسية من شكلها الطائفي ومضمونها البرجوازي، إلى ممارسة سياسية تنبثق من الواقع الطبقي والاجتماعي. فتلح علينا الضرورة لاستحضار مشروع سياسي وبرنامج واضح حول كيفية إعادة تشكيل الحياة الاجتماعية والاقتصادية. ومن هنا نطرح بداية عدة نقاط محورية:

- 1 - استمرار العصيان المدني ورفض حلول الطبقة الحاكمة،
- 2 - دحض اتفاق الطائف كأساس للشرعية السياسية والحكم في لبنان،
- 3 - تشكيل حكومة انتقالية استثنائية غير طائفية وغير تكنوقراطية، بل سياسية تطرح الاقتصاد كوسيلة لتحويل العلاقات الاجتماعية، وبأن السياسة هي ممارسة لسلطة الشعب على الدولة،
- 4 - رفض أي طروحات حول الحكم العسكري مما سيؤدي حتماً إلى دولة فاشية قامعة.

فإننا نرى أن اليسار في لبنان والعالم العربي يعاني من حالة ضبابية في المفاهيم لتحليل الواقع بشكل جذري، وذلك ناتج عن سياق تاريخي قد اتسم بالهزيمة. إن هذه الهزيمة هي هزيمة كونية، فإن جدلية الحرب الأهلية هي جدلية كونية لا تقتصر على الواقع اللبناني، بل انها ضمن سيرورة عالمية قد اتخذها الصراع الطبقي. وبعيدا عن جدلية اليأس والأمل العقيم، نرى ضرورة العمل على إعادة تشكيل جبهة اليسار القادرة على استيعاب وتسيير الصراع السياسي الآني والآتي. فإننا ندعو على أساس هذا البيان إلى فتح مشروع تأسيسي جديد يلتزم بخوض الصراع الطبقي في هذه اللحظة التاريخية التي تشير لنا بالحاح إلى ضرورة ملأ الفراغ السياسي، وذلك كي لا ينحرف عن مساره التاريخي الضروري وينكفأ تحت سلطة عسكرية ومشروع وطني فاشي. وعلى هذا الأساس إننا نطرح هذا البيان كدعوة لمناقشة الطرح السياسي أعلاه من أجل بلورة برنامج واضح للتحرك في المستقبل القريب.

يسار قيد التشكّل